كلية الحقوق
الدراسات العليا – قسم القانون العام

عقود استثمار النفط والغاز في العراق

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق مقدمة من الباحث

صالح عبد عايد صالح العجيلي
م.م كلية القانون جامعة تكريت

تحت إشراف

أ.د/ يحيى عبد العزيز الجمل

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

الأستاذ الدكتور يحيى عبد العزيز الجمل (**مشرفاً ورئيساً**)
نائب رئيس الوزراء وأستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة.

الأستاذ الدكتور محمد محمد بدران (**عضواً**)
أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة.

المستشار الأستاذ الدكتور حسام فرحات أبو يوسف (**عضواً**)
الرئيس بهيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا

القاهرة
١٤٣٥هـ – ٢٠١٤م

قَالَ تَعَالَىٰ: أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ

﴿ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِۚ ﴾

المائدة: ١

الإهداء

إلى...

- الباحثين عن مستقبل العراق: فلتجمعنا غاية واحدة.
- من زرعت ولن تجني ثمار زرعها.. والدتي رحمها الله.
- من ربياني واحسنا علي وعلماني مكارم الأخلاق جدي وجدتي رحمهما الله.
- من تحملوا عني ما كان علي تحمله من مشقات الحياة زوجتي وأولادي... وكل من تمنى لي الخير بصدق.

أهدي اليهم ما تمنوه لي وماكنت أتمنى تحقيقه لنفسي ثمرة جهدهم ودعائهم لي.... واعترافاً لهم بالجميل

صالح

شكـــر وعرفـــان

الحمدُ لله الذي مكنني من إتمام هذه الرسالة والصلاة والسلام على خير الأنام محمد (ﷺ) وعلى اله وصحبه الطيبين الطاهرين أجمعين.

وأنا أخطو في طريق المعرفة والعلم الخطوة الأولى ، لا املك إلاَّ أنَّ أتوجه لله جل في علاه شاكراً نعمه الكثيرة ، إذ هداني اختيار العلم طريقاً في صفوف الساعيين إلى الخير، داعياً أنَّ يوفقني أنَّه نعم المولى ونعم النصير.

روى الإمام الترمذي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من لا يشكر الناس لا يشكر الله).

وتأسيا بهذا الأدب الرفيع لا يسعني وأنا أخط آخر سطور هذه الرسالة إلاَّ أنْ أتوجه بشكري العميق لكل من مدّ لي يد العون لإنجاز هذا العمل... الذين لا يجازى جهدهم مهما كتبت من كلمات الشكر والثناء بحقهم. وأجدُ من الواجب أن أتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى بلدي الثاني مصر الحضارة لإتاحتها الفرصة لي لإكمال دراستي العليا بين أبنائها في جامعة القاهرة كلية الحقوق داعياً من الله أن يحفظها.

ويدعوني واجب الوفاء أولاً أن أتقدم بشكري الجزيل للأستاذي الشامخ في تواضعه، الكبير في ترفعه، الحنون في توجيهه، العالم في فكره ، الذي احتضنني بعطفه الأبوي، وغمرني بفضله، الأستاذ الكبير والشيخ الجليل والعالم القدير الأستاذ الدكتور يحيى الجمـــل، نائب رئيس الوزراء المصري وأستاذ القانون العام في جامعة القاهرة الذي كرمني بشرف قبوله الإشراف على هذه الرسالة. وإنَّي أنحني خجلاً أمام الجهود التي آزرني بها بصدق، فكان لي عوناً في إنجاز هذه الرسالة، وأشهد أنَّه أخذ بيدي منذ اللحظة الأولى التي طرقت فيها بابه ، إذ لم يبخل عليّ لحظة واحدة بعلمه ووقته وجهده، رغم ضيق وقته وكثرة أعبائه، فقد ساهم في هذا العمل إرشاداً وتوجيهاً وتصحيحاً وأفسح لي من وقته، وأعطاني من جهده، وعلمني من علمه، كما أفسح لي من سعة صدره فلم يضق يوما

ما برأي، ولم يعتذر عن عدم اللقاء، رغم كثرة طلباتي الكثيرة عليه، ولا يسعني أمام عجزي عن وفائه حقه إلاَّ أنْ أدعو الله سبحانهُ وتعالى له ما دمت حياً أنْ يعزّه ويقبله مع الأبرار، وأنْ يبقيه للعلم ذخرا ولطلاب العلم سنداً وعوناً، راجياً من رب العرش العظيم أنْ يتولى عني جزاءه أفضل وأعظم الجزاء.

وأود أن أتقدم بشكري الجزيل للأستاذ الفاضل الدكتور محمد محمد بدران، أستاذ القانون العام بكلية الحقوق في جامعة القاهرة لما بذله من جهود علمية في رسم الخطوط الأولى التي سرت عليها في كتابة هذه الرسالة وملاحظاته القيمة وعلمه الواجز الذي لم يبخل به على أي طالب فجزاهُ الله عني خير الجزاء.

ويسرني أن أتقدم بعظيم الشكر والتقدير للجنة الحكم على الرسالة كل من الأستاذ الدكتور يحيى الجمل والأستاذ الدكتور محمد محمد بدران واخص منهم المستشار الأستاذ الدكتور حسام فرحات أبو يوسف على ملاحظاته الدقيقة التي سوف تضئ لي الطريق ، وعلمه الواسع ونصائحه القيمة وأشكرهم جميعاً على تجشمهم عناء السفر، وحضور المناقشة في هذه الأيام المباركة من شهر رمضان الكريم ، أعاده الله علينا بالخير، وانى على يقين بأن كل ملاحظاتهم العلمية وآرائهم القيمة سوف تغني البحث فجزاهم الله خير الجزاء.

كما أتقدم بخالص الشكر والاحترام إلى الأستاذ الفاضل الدكتور عبد المجيد شهاب التكريتي أستاذ بكلية الإدارة والاقتصاد جامعة تكريت لما بذله من جهد في تقويم هذه الرسالة وإخراجها بهذه الصورة جزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بعظيم حبي وتقديري لزوجتي وبنائي لمساندتهم ومساعدتهم لي طيلة مدة أعداد هذه الدراسة وتحملهم الغربة والسفر معي داعياً لهم الله أن يومن عليهم بالصحة والعافية والتوفيق.وأخيراً أقدم شكري وتقديري لكل من توجه لنا بالكلمة الطيبة آملاً لنا بالتوفيق ، ولكل من شاركنا مخلصاً هموم البحث ومتاعبه .

اللهم انفعنا بما علمتنا وبما ينفعنا وارحم من علمنا واجزه عنا خير الجزاء وآخر دعوانا أن الحمد للهِ رب العالمين.

والله الموفق

المقدمة

المقدمة

الحمد لله ربُ العالمين ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلۡبَيَانَ ۝٤ ﴾[1] والصلاة والسلام على من أنزل عليه القران ﴿هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلۡهُدَىٰ﴾[2] وعلى آل محمد الطيبين وأصحابهُ والتابعين ومن اتبعهم بإحسان إلى يوم الدين أمَّا بعد...

١. أهمية البحث:

العراق بلد الرافدين والخيل والنخيل، وموطن الرسل والأنبياء، ومهد الحضارة، ومعلم الكتابة، ورائد العلم، وواضع الترقيم، على أرضهِ سُنَّ أول قانون وضعه الإنسان، وفيه سُطر أعرق عهد عادل لسياسة الأوطان، ومن أرضه نبغ الفلاسفة والعلماء، وأبدع الأدباء والشعراء.

هذا البلد الغني بالموارد الطبيعية الذي انعمها الله سبحانه وتعالى عليه، لم يؤثر شيءٌ في أوضاعه مثلما أثر النفط، فمنذ اكتشافه في بداية القرن الماضي، والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تتواتر على البلد، فهو واحد من أكبر الدول المنتجة للنفط حالياً ، تسير وتتطور الحياة في بلدان كثيرة من العالم معتمدة على صادرات العراق من هذه الثروة الطبيعية، ولو يحسب الشعب العراقي كم من عقود من الزمن مرّت على العراق منذ وفدت عليه الشركات النفطية الاحتكارية مستغلةً نفطه، استكشافاً وتنقيباً وإنتاجاً ونقلاً وتصنيعاً واستهلاكاً وتسويقاً وأرباحاً، بل واحتفاظاً بعائدات الصادرات النفطية بمصارفها واستثمارها في مختلف صناعاتها وتقدم مجتمعاتها، والآن يعد العراق من الدول الأقل نمواً في العالم، إذ يضرب الجهل والتخلف والفقر والأمية في كل أطنابه، هذا البلد الذي علَّم البشرية الكتابة والحضارة وشرَّع لهم القوانين التي تنظم حياتهم البدائية، ولا توجد مدينة في العالم الآن تسير عجلة الحضارة فيها، إلاَّ يوجد فيها شيء من مشتقات النفط العراقي، وبدل أن تشكر هذه الشركات ودولها وشعوبها هذا البلد على ما قدَّمَ لهم من ثروات طبيعية بثمن يقرب من المجان، تنافست هذه الدول وشركاتها على السيطرة عليه واستغلال ثرواته الطبيعية بالحروب والدمار والعدوان والتآمر والتدخل في شؤونه الداخلية والخارجية، فعلى الرغم من تشكيل الحكومة العراقية(الملكية) في عام ١٩٢١م، ومن ثم إعلان الجمهورية في عام ١٩٥٨م، إلاَّ أن النفط العراقي منذ اكتشافه كان ومازال حافزاً قوياً

---

(١) . القرآن الكريم، سورة، الرحمن، الآيات(١-٤)

(٢) . القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ١٨٥.

المحتويات

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	**١-٨**
الباب الأول: التكييف القانوني لعقود الاستثمارات النفطية وملكيتها والسيادة عليها	**٩- ١٤٩**
الفصل الأول: خصائص وأهمية عقود الاستثمار النفطي .	**١٠- ٥٤**
المبحث الأول : تطور الاستثمار في صناعة النفط العالمية	**١٠**
المطلب الأول: اكتشاف الإنسان للنفط والغاز.	**١١**
المطلب الثاني: التطور التاريخي الاستثمار النفطي العالمي	**١٥**
المبحث الثاني: تعريف عقود الاستثمار النفطي.	**٢٦**
المطلب الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي لعقد الاستثمار النفطي .	**٢٦**
المطلب الثاني: خصائص عقود الاستثمارات النفطية.	**٣٥**
المطلب الثالث: أهمية محل عقود الاستثمارات النفطي.	**٣٧**
الفصل الثاني: الطبيعة القانونية لعقود الاستثمار النفطي ووسائل إبرامها.	**٥٥-٩٦**
المبحث الأول: الطبيعة القانونية لعقود الاستثمار النفطي.	**٥٥**
المطلب الأول: عقود الاستثمار النفطي عقود ذات طبيعة الدولية:	**٥٦**
المطلب الثاني: عقود الاستثمار النفطي من عقود القانون الخاص.	**٦٠**
المطلب الثالث: عقود الاستثمار النفطي عقود إدارية من طبيعة خاصة.	**٦٥**
المطلب الرابع: عقود الاستثمارات النفطية ذات طبيعة مختلطة.	**٧١**
المطلب الخامس: تكييفنا لعقود الاستثمار النفطي في العراق.	**٧٣**
المبحث الثاني: وسائل وأساليب الإدارة في إبرام عقود الاستثمار النفطي في العراق.	**٧٨**
المطلب الأول: أساليب التعاقد مع الشركات الأجنبية.	**٧٩**
المطلب الثاني: مراحل أبرام العقد.	**٨٦**
الفصل الثالث: النظام القانوني لملكية الثروة النفطية والسيادة الدائمة عليه.	**٩٧- ١٤٧**
المبحث الأول: السيادة الدائمة على الثروة النفطية.	**٩٨**
المطلب الأول: تطور مفهوم السيادة على الثروة النفطية.	**٩٨**
المطلب الثاني: الملكية والسيادة بموجب القرارات الدولية على الثروة النفطية.	**١٠٦**
المطلب الثالث: ملكية الثروة النفطية في التشريعات الوطنية.	**١٢٠**
المطلب الرابع: ملكية الثروة النفطية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية.	**١٢٦**

المبحث الثاني: حدود سيادة الدولة على ثرواتها الطبيعية في ظل الاحتلال.	**١٢٩**
المطلب الأول: حدود سلطة الاحتلال في إدارة الثروة النفطية في حالة وجود اتفاقيات دولية.	**١٣٠**
المطلب الثاني: حدود سلطات الاحتلال في إدارة الثروة النفطية في ضوء قواعد القانون الدولي.	**١٣٧**
المطلب الثالث: انتهاك سلطات الاحتلال الأمريكي لسيادة العراق على ثرواته الطبيعة	**١٤٢**
الباب الثاني: مراحل وأنماط الاستثمارات النفطية في العراق	**١٥٠- ٣٦٩**
الفصل الأول:عقود الاستثمار النفطي في العراق في ظل سيطرة الشركات الأجنبية للمدة (١٩٢٥-١٩٥٨)	**١٥١- ٢٠٦**
المبحث الأول: الصراع الاستعماري من أجل السيطرة على الاستثمارات النفطية في العراق	**١٥١**
المطلب الأول: اكتشاف النفط بكميات تجارية في العراق وتقسيمه بين القوى الاستعمارية	**١٥٢**
المطلب الثاني: التطور التاريخي لكيفية الحصول على أول امتياز في العراق.	**١٥٥**
المبحث الثاني: الاستثمار النفطي في العراق حتى الحرب العالمية الثانية(عقود الامتياز)	**١٦١**
المطلب الأول: تعريف ونشأة عقود الامتياز التقليدية.	**١٦١**
المطلب الثاني:السمات العامة لهذا النمط الاستثماري	**١٦٣**
المطلب الثالث: تنفيذ عقود الامتيازات النفطية في العراق.	**١٦٧**
المبحث الثالث: الاستثمار النفطي في العراق بين الحرب العالمية الثانية وثورة ١٩٥٨.	**١٨٣**
المطلب الأول: أهم التعديلات التي أدخلت على عقود الامتياز الأولى.	**١٨٤**
المطلب الثاني: تنفيذ نظام مناصفة الأرباح وتقييمه في العراق.	**١٩٢**
المطلب الثالث: سياسة وأساليب الشركات الأجنبية العاملة في العراق.	**١٩٦**
المبحث الرابع: استثمار الغاز في العراق خلال العهد الملكي في ظل عقود الامتيازات التقليدية	**١٩٨**
المطلب الأول: تطور صناعة الغاز واستثماره في العراق من عام ١٩٢٥حتى ثورة ١٩٥٨م.	**١٩٨**
المطلب الثاني: العائدات المالية المتحققة من عقود الاستثمارات النفطية في ظل سيطرة الشركات الأجنبية	**٢٠٠**
المطلب الثالث: واقع عقود الامتيازات التقليدية الآن وتقييمنا لها.	**٢٠٣**
الفصل الثاني: عقود الاستثمار الوطني للنفط في العراق للمدة ١٩٥٨- ١٩٩٠.	**٢٠٧- ٢٧١**
المبحث الأول: بداية الاستثمار الوطني المباشر وظهور مبدأ التشريع للمدة(١٩٥٨-١٩٧٢م).	**٢٠٨**
المطلب الأول: تحديد مناطق الاستثمار(قانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١)	**٢١٠**
المطلب الثاني: تأسيس شركة النفط الوطنية عام ١٩٦٤م.	**٢١٣**
المطلب الثالث: قانون صيانة الثروة الوطنية.	**٢٢٣**

المبحث الثاني: العقود التي تم توقيعها خلال المدة(عقود الخدمة)	**٢٢٥**
المطلب الأول: تعريف وبيان نشأة عقود المقاولة.	**٢٢٥**
المطلب الثاني : خصائص هذا النوع من العقود .	**٢٢٨**
المطلب الثالث: تطبيق عقود المقاولة في العراق.	**٢٣٠**
المطلب الرابع: تقييم واقع عقود المقاولة في العراق.	**٢٣٧**
المبحث الثالث:الاستثمار الوطني للفترة(١٩٧٢-١٩٩٠) سيطرة الدولة على ثرواتها النفطية (التأميم)	**٣٣٩**
المطلب الأول: سيطرة الدولة على ثرواتها النفطية عن طريق التأميم.	**٢٤٠**
المطلب الثاني: سيطرة الدول على ملكية النفط عن طريق المفاوضات(التملك الأرضائي).	**٢٥٤**
المطلب الثالث: تأميم النفط العراقي	**٢٥٦**
المطلب الرابع: تقييم نظام التأميم.	**٢٦٢**
المطلب الخامس: العوائد المالية المتحققة من إنتاج النفط للمدة من عام١٩٥٩حتى ١٩٩٠م.	**٢٦٣**
المطلب السادس: عقود استثمار الغاز في ظل السيطرة الوطنية.	**٢٦٩**
الفصل الثالث:عقود الاستثمار النفطي في العراق للمدة(١٩٩٠-٢٠١٠).	**٢٧٢- ٣٦٩**
المبحث الأول: الاستثمار النفطي في ظل العقوبات الاقتصادية، ومحاولة الحكومة جذب الشركات الأجنبية(عقود المشاركة).	**٢٧٣**
المطلب الأول: الاستثمار النفطي في ظل العقوبات الاقتصادية للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٣)	**٢٧٤**
المطلب الثاني: تعريف وبيان نشأة عقود المشاركة.	**٢٧٨**
المطلب الثالث: خصائص عقود المشاركة.	**٢٨٣**
المطلب الرابع: تطبيق عقود المشاركة في العراق.	**٢٩٠**
المطلب الخامس: تقييمنا لعقود المشاركة.	**٢٩٦**
المبحث الثاني: عقود استثمار النفط بعد الاحتلال .	**٢٩٩**
المطلب الأول: مذكرات التفاهم والتعاون من عام(٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٩).	**٣٠١**
المطلب الثاني: جولات التراخيص النفطية.	**٣٠٤**
المطلب الثالث: مدى دستورية وقانونية هذه التراخيص.	**٣٢٣**
المطلب الرابع: تقييمنا للعقود التراخيص.	**٣٣٣**
المطلب الخامس: العوائد المالية المتحققة من الإنتاج للمدة(١٩٩٠-٢٠٠٩م)	**٣٣٧**
المبحث الثالث: عقود استثمار الغاز بعد الاحتلال.	**٣٤٠**
المطلب الأول: واقع صناعة الغاز بعد الاحتلال.	**٣٤٠**

المطلب الثاني: استثمار الغاز في ضوء مواد الدستور الحالي وقانون النفط والغاز وجولات تراخيص الخاص بالغاز.	٣٤٣
المبحث الرابع: آفاق المستقبل للاستثمار النفطي في العراق.	٣٤٧
المطلب الأول: مجموعة من النماذج العالمية.	٣٤٧
المطلب الثاني: استثمار العوائد النفطية حسب قانون النفط والغاز.	٣٥٥
المطلب الثالث: تقييمنا الخاص للاستثمار النفطي في العراق.	٣٦٧
الباب الثالث: الآثار القانونية للعقود النفطية وطرق تسوية منازعاتها.	٣٧٠ -٤٩٠
الفصل الأول: اثر عقود الاستثمارات النفطية على حقوق والتزامات طرفي العقد.	٣٧١ -٤٢٣
المبحث الأول: حقوق والتزامات الدولة المضيفة.	٣٧٢
المطلب الأول: حقوق الطرف الوطني.	٣٧٢
المطلب الثاني: التزامات الطرف الوطني (الوزارة) .	٣٨٧
المبحث الثاني:- حقوق والتزامات الطرف الأجنبي.	٣٩٥
المطلب الأول: حقوق الطرف الأجنبي.	٣٩٥
المطلب الثاني: التزامات الطرف الأجنبي.	٤١٣
الفصل الثاني: طرق تسوية منازعات عقود استثمار النفط والغاز في العراق.	٤٢٤- ٤٩٠
المبحث الأول: الوسائل الودية والقضائية في تسوية منازعات عقود استثمار النفط والغاز	٤٢٥
المطلب الأول: الوسائل الودية في تسوية منازعات عقود الاستثمارات النفطية:	٤٢٧
المطلب الثاني: الوسائل القضائية في تسوية منازعات عقود الاستثمارات النفطية:	٤٣٣
المبحث الثاني: التحكيم في عقود الاستثمارات النفطية:	٤٤٤
المطلب الأول: مفهوم التحكيم في عقود الاستثمارات النفطية:	٤٤٥
المطلب الثاني: إجراءات التحكيم.	٤٥٨
المطلب الثالث: القانون الواجب التطبيق.	٤٦٧
المبحث الثالث: تنفيذ أحكام التحكيم ووسائل الطعن عليه.	٤٧٥
المطلب الأول: إعداد حكم التحكيم وإصداره في عقود الاستثمارات النفطية.	٤٧٥
المطلب الثاني: تنفيذ حكم التحكيم في عقود الاستثمارات النفطية.	٤٨٠
المطلب الثالث: الطعن بحكم التحكيم في عقود الاستثمارات النفطية.	٤٨٦
الخاتمة	٤٩١
قائمة المصادر	٤٩٨
المحتويات	٥١٤- ٥١٧

المستخلص

هذه الرسالة موجهة للمهتمين بعقود الاستثمارات النفطية في المنطقة العربية، ولاسيما العراق باعتبار هذه العقود أحد أهم العقود الإدارية في الدولة، والوسيلة المهمة في تحقيق الاستثمارات النفطية بالوسائل الفنية المتطورة ومن دون هدر لهذه الثروة وباقل التكاليف وتحقيق التنمية الاقتصادية. وتناول الباحث هذا الموضوع انطلاقاً من ضرورة الحفاظ على هذه الثروات ملك للشعب العراقي وفقاً للدستور العراق، وعدم منحها إلى الشركات الأجنبية، بل يجب الحفاظ عليها من خلال السلطة المركزية في بغداد بما تملك من مقومات الدولة القوية ذات السيادة الكاملة والسلطة العامة على ما موجود في إقليمها عن طريق التشريع والضبط للمصلحة العامة وفقاً للدستور، وما يحفظ في الوقت نفسه حق الشعب بهذه الثروة، وحق المتعاقد مع الدولة في الاستقرار القانوني. درس الباحث عقود الاستثمارات النفطية في ثلاث مستويات مترابطة ومتداخلة، الأول يبحث في التكييف القانوني لعقود الاستثمارات النفطية وملكيتها والسيادة عليها، والثاني يُعنَى بمراحل وأنماط الاستثمارات النفطية في العراق منذ اكتشاف النفط بكميات تجارية إلى احتلال العراق عام٢٠٠٣م، والثالث يتناول الآثار القانونية للعقود النفطية وطرق تسوية منازعاتها في ضوء أحكام الدستور العراقي ومشروع قانون النفط والغاز في العراق.

الكلمات الدالة

عقود الاستثمار النفطي، العقود الإدارية، عقود الامتياز، عقود المشاركة، عقود مناصفة الأرباح، وعقود اقتسام الإنتاج، التأميم، جولات التراخيص، الحقوق ، التزامات، التحكيم